Mona maghraby

بعض الوثائق الأصلية تالفة
وبالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

B1811٣

اتجاهات زراع المنيا نحو بعض قرارات سياسة التحرر الاقتصادي فى مجال الزراعة

رسالة مقدمه من

حمدى محمد معوض عبد السميع

بكالوريوس الكفاية الإنتاجية

معهد الكفاية الإنتاجية - الشعبة الزراعية -جامعة الزقازيق

١٩٩٤

تمهيدى ماجستير - كلية الزراعة - جامعة المنيا

١٩٩٦

إلى

قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة جامعة المنيا

استيفاء للدراسات المقررة لنيل درجة

الماجستير فى العلوم الزراعية (إرشاد زراعى)

٢٠٠١

لجنة الإشـــراف

١.د. عاطف هلال أمين

أستاذ الإرشاد الزراعي بكلية الزراعة بالإسماعيلية

جامعة قناة السويس

١.د . أسامة أبو المكارم شاكر

أستاذ الاجتماع الريفي بكلية الزراعة

جامعة المنيا

اتجاهات زراع المنيا نحو بعض قرارات سياسة التحرر الاقتصادى فى مجال الزراعة

مقدمة من

حمدى محمد معوض

بكالوريوس الكفاية الانتاجية

الشعبة الزراعية -معهد الكفاية الانتاجية - جامعة الزقازيق ١٩٩٤

رسالة

مقدمة استيفاء للدراسة المقررة للحصول على درجة الماجستير

فى العلوم الزراعية (إرشاد زراعى)

لجنة الفحص والمناقشة

١- أ.د / **على صالح أبو العز**

أستاذ ورئيس قسم الارشاد الزراعى والمجتمع الريفى - جامعة الزقازيق

٢-أ.د/ **المتولى صالح الزناتى**

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعى - جامعة المنيا

٣-أ.د/ **عاطف هلال أمين**

أستاذ الارشاد الزراعى - جامعة قناة السويس

فهرس المحتويات

		رقم الصفحة
الباب الأول	مقدمـــة	١
	تمهيد	٢
	المشكلة	٩
	أهداف البحث	١٠
	أهمية البحث	١١
	مجال البحث ومحدداته.....	١٢
	التعريفات الإجرائية	١٢
	الفروض البحثية	١٣
الباب الثاني	الاستعراض المرجعي	١٩
الفصل الأول	طبيعة الاتجاهات وأثر قوانين الإصلاح الاقتصادي بمصر عليها	٢٠
الفصل الثاني	آثار الإصلاح الاقتصادي في مجال الزراعة بمصر	٣٩
الباب الثالث	الإجراءات البحثية	٤٧
	منطقة البحث	٤٨
	شوامل البحث	٥٠
	عينات البحث	٥٠
	متغيرات البحث وقياسها	٥١
	تصنيف البيانات ومعالجتها كمياً.....	٥٦
	الدراسة المبدئية	٥٩
	أداة جمع البيانات	٦٠
	التحليل الإحصائي	٦٠
	وصف عينة البحث	٦٠
	الفروض الإحصائية	٦٤

		رقم الصفحة
الباب الرابع	النتائج ومناقشتها	٧٠
الفصل الأول	مستويات الاتجاهات المدروسة لدى عينات البحث	٧٢
الفصل الثاني	تحديد الفرق بين متوسطي درجات اتجاهات كل من المستأجرين والملاك نحو القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ فى الأبعاد الفرعية للمقياس وفى المقياس ككل وذلك فى قريتي البحث.....	٧٧
الفصل الثالث	تحديد الفرق بين متوسطي درجات اتجاهات كل من المستأجرين والملاك نحو قرار إلغاء التركيب المحصولي الإجبارى فى قريتى البحث	٨٢
الفصل الرابع	تحديد الفرق بين متوسطى درجات اتجاهات كل من المستأجرين والملاك نحو قرار تحرير أسعار الحاصلات الزراعية بكل من قريتي البحث.....	٨٤
الفصل الخامس	تحديد الفرق بين متوسطي الدرجة الإجمالية لاتجاهات كل من المستأجرين والملاك نحو القانون والقرارات المدروسة بقريتى البحث...	٨٦
الفصل السادس	تحديد الفرق بين اتجاهات المستأجرين بالقريتين المدروستين نحو القوانين والقرارات المدروسة	٨٨
الفصل السابع	تحديد الفروق بين اتجاهات ملاك القريتين المبحوثتين نحو القانون والقرارات المدروسة.....	٩١
الفصل الثامن	العلاقة بين درجات الاتجاهات نحو القانون والقرارات المدروسة وبين كل من المتغيرات المستقلة.....	٩٤
الفصل التاسع	العلاقة بين مستويات اتجاهات المبحوثين وبين مستويات بعض المتغيرات المستقلة الاسمية	١١٩

رقم الصفحة

الباب الخامس ملخص البحث والتوصيات ١٢٧
أولاً :- الملخص ١٢٨
ثانياً :-التوصيات ١٤٣
-المراجع العربية ١٤٥
- المراجع الإنجليزية ١٤٨
- ملحق البحث ١٤٩
- الملخص باللغة الإنجليزية .....

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١)	قيم معامل الارتباط البسيط بين درجة كل عبارة وبين درجة المكونات الفرعية لمقياس اتجاهات الزراع نحو أثر القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ٠	٥٣
(٢)	قيم معاملات الارتباط البسيط بين درجة كل عبارة من عبارات مقياس الاتجاهات نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى وبين إجمالي درجات المقياس ٠	٥٤
(٣)	قيم معاملات الارتباط البسيط بين درجة كل عبارة من عبارات مقياس الاتجاهات نحو قرار تحرير أسعار الحاصلات الزراعية وبين إجمالي درجات المقياس ٠	٥٥
(٤)	القيم الدرجية المقابلة لمستويات الاتجاهات نحو البنود الفرعية للقانون ٩٦ وكذا القرارات المدروسة ٠	٥٨
(٥)	بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين بقرية التوفيقية	٦٢
(٦)	بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين بقرية أبيوها ٠	٦٣
(٧)	مستويات الاتجاهات المدروسة لدى المبحوثين بقريتي البحث	٧٦
(٨)	نتائج اختبار t لقياس معنوية الفرق بين متوسطي الدرجات المعبرة عن اتجاهات مزارعي قرية التوفيقية من الملاك والمستأجرين نحو القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ونحو كل من ابعادة	٨١
(٩)	نتائج اختبار t لقياس معنوية الفرق بين متوسطى الدرجات المعبرة عن اتجاهات مزارعى قرية أبيوها من الملاك والمستأجرين نحو القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ونحو كل من ابعادة	٨١
(١٠)	نتيجة اختبار t لقياس معنوية الفرق بين متوسطي الدرجات المعبرة عن اتجاهات فئتي المستأجرين والملاك بقرية التوفيقية نحو قرار إلغاء التركيب المحصولي	٨٢
(١١)	نتيجة اختبار t لقياس معنوية الفرق بين متوسطي الدرجات المعبرة عن اتجاهات فئتي المستأجرين والملاك بقرية أبيوها نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى٠	٨٣
(١٢)	نتيجة اختبار t لقياس معنوية الفرق بين متوسطي الدرجات المعبرة عن اتجاهات فئتي المستأجرين والملاك بقرية التوفيقية نحو قرار تحرير أسعار الحاصلات الزراعية٠	٨٤

(١٣) نتيجة اختبار t لقياس معنوية الفرق بين متوسطي الدرجات المعبرة عن اتجاهات فئتي المستأجرين والملاك بقرية أبيوها نحو قرار تحرير أسعار الحاصلات الزراعية ٨٥

(١٤) نتيجة اختبار t لقياس معنوية الفرق بين متوسطي الدرجات الإجمالية لمقاييس الاتجاهات المستخدمة من مستأجري وملاك قرية التوفيقية ٨٦

(١٥) نتيجة اختبار t لقياس معنوية الفرق بين متوسطي الدرجات الإجمالية لمقاييس الاتجاهات المستخدمة من مستأجري وملاك قرية أبيوها ٨٧

(١٦) نتائج اختبار t لقياس معنوية الفروق بين متوسطات الدرجات المعبرةعن اتجاهات مستأجري القريتين المدروستين نحو كافة القوانين والقرارات المدروسة ٨٩

(١٧) قيم t المحسوبة لمتوسطات درجات اتجاهات ملاك التوفيقية وابيوها نحو أبعاد القانون ٩٦ والقرارات المدروسة. ٩٣

(١٨) قيم معامل الارتباط البسيط بين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجات اتجاهات مستأجرى التوفيقية نحو القانون ٩٦ لسنة ١ ٩٥

(١٩) قيم معامل الارتباط البسيط بين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجات اتجاهات ملاك التوفيقية نحو القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ٩٦

(٢٠) قيم معامل الارتباط البسيط بين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجات اتجاهات مستأجرى أبيوها نحو القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ٩٧

(٢١) قيم معامل الارتباط البسيط بين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجات اتجاهات ملاك أبيوها نحو القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ . ٩٩

(٢٢) قيم معامل الارتباط البسيط بين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجات اتجاهات مستأجرى التوفيقية نحو قرار إلغاء التركيب المحصولي الإجباري ١٠١

(٢٣) قيم معامل الارتباط البسيط بين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجات اتجاهات ملاك التوفيقية نحو قرار إلغاء التركيب المحصولي الإجباري . ١٠٣

(٢٤) قيم معامل الارتباط البسيط بين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجات اتجاهات مستأجرى أبيوها نحو قرار إلغاء التركيب المحصولي الإجباري ١٠٥

(٢٥) قيم معامل الارتباط البسيط بين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجات اتجاهات ملاك أبيوها نحو قرار إلغاء التركيب المحصولي الإجباري ١٠٦

البـــــاب الأول

المقــدمة

-تمهيد

-مشكلة البحث

-أهداف البحث

-أهمية البحث

-مجال البحث ومحدداته

-التعريفات الإجرائية

-الفروض البحثية

الباب الأول

المقدمة

تمهيـــد :

يتولى الإرشاد الزراعي مسؤولية أداء وظيفته الإتصالية التنموية فى شتى بلاد العالم ، وجوهر هذه الوظيفة الإعـــــلام والنصيحة والتعليم مـــــن خـــــلال طـــــرق خاصـــــة ، ويـــــرى " ما وندر[١] " ١٩٧٣ وظيفة الإرشاد أكثر اتساعاً فى علاقاته التكاملية بالمنظمات التي تخـــدم الريـــف حيث يقول " أن الخدمة الإرشادية الزراعية قد تأسست بهدف تغيير معارف ومـــهارات وممارســات واتجاهات جماهير الريفيين " ، ومن منظور عام يعتبر الإرشاد الزراعي هو حلقة الوصل بين البحث والزراع ، كما أنه أيضاً حلقة الوصل التي تنقل مشكلات الزراع إلى جهات البحث .

هذا ومن الجدير بالذكر أن للإرشاد الزراعي دوراً كبيراً فى العلاقة التكاملية مـــع الخدمـــات الزراعية بالمحليات الريفية على نحو ما انتهى إليه المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، وفى الغالب ما تركز المنظمات الإرشادية بثقل وبخصوصية شديدة على الإنتاج حيث لاتولى هـــذه المنظمات إهتماماً كافياً لعمليات تسويق المنتجات الزراعية ، وما يرتبط بها مـــن سياســات ســعريه ومؤسسات تسويقية ، ويتأثر الإرشاد الزراعي بالسياسات الزراعية ، والتي من خلالـــها يتـــم دعـــم توصيات الإرشاد عن طريق توفير المدخلات المتاحة والتسعير والنقل ، وتحت ظروف عدم ثبات هذه السياسات الزراعية تصبح الجهود الإرشادية المبذولة على جودتها قليلة الفائدة إن لم تكن غير مجديـــة على الإطلاق ، ومن جانب آخر فإن للإرشاد الزراعي أدواره فى تعليـــم الـــزراع كيفيـــة تخطيـــط مشروعاتهم الإنتاجية وإدارتها ، وفيما يتعلق بتوفير المستلزمات فإنه على الإرشاد الزراعي أن يوفـــر المعلومات الصادقة عن بعض المستلزمات غير المتوفرة لتوجيه الزراع للبحث عن هذه المســتلزمات ، وعن الائتمان الذي يحصل عليـــه المزارع وظروفـــــه – والذي يعد عاملاً محدداً لوظيفة الإرشاد– فعلى الرغم من أن الخدمة الإرشادية ليست مسؤولة عنه كأحد أنشطتها إلا أن هذه الخدمـــة يمكـــن أن توضح للزراع مصادر رأس المال الحكومي أو الخاص التي يمكنهم الاستعانة بها وكيفية اتصالهم بها .وقد أشار عمر[٢] إلى هذا المعنى من خلال تنويهه إلى دور الإرشاد الزراعي فى توفير وتجميع رأس المال الريفي الحكومي أو الخاص باعتباره عاملاً خطيراً فى التنمية الريفية للأسرة المزرعية الفردية ، وخلق الأنشطة الاقتصادية الكفيلة بأحداث تنمية ملموسة ، إلا أن هذا الدور غالباً ما يكـــون معاونـــة الزراع على تنظيم وإيضاح اتصالهم بمصادر رأس المال الحكومية أو الخاصة .

١–ماوندر ، أندرسون ،الإرشاد الزراعي ، ترجمة عباس حفاجي ، جامعة البصرة ، العراق ، الجزء الأول ، ١٩٨٣ ، ص٥٥ .

٢ – أحمد محمد عمر (دكتور) ،الإرشاد الزراعي المعاصر ، غير مبين دار النشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ،ص ص٤٩–٦٩ .

ويقرر أيضاً أن وظائف الإرشاد الزراعي تتأثر سلباً أو إيجاباً بدرجة سلطة التعليمات والتشريعات الحكومية ، فالفلسفات الأساسية للحكومات تؤثر تأثيراً بالغاً على جهاز الإرشاد الزراعي وبرامجه التعليمية .

وقد تعرضت مصر للعديد من التغيرات الاقتصادية التي صاغت فلسفة المجتمع وسياساته خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وعلى امتداد السبعينات ، وقد نشأت هذه التغيرات عن تنفيذ عدد من السياسات الاقتصادية ، والتي كان من أهمها سياسة الانفتاح الاقتصادي ، بالإضافة إلى التغيرات الدولية التي أثرت على الاقتصاد المصري سواء من حيث القروض والمنح المتاحة وحجم الصادرات والواردات بكافة أنواعها ، أو السياسات التي تم اتباعها فى هذا المجال لمقابلة العجز فى ميزان المدفوعات ، وقد سبق ذلك السياسات الاقتصادية فى الستينات التي ارتكزت على فلسفة للتنمية مؤداها تصنيع الاقتصاد المصري بمعدلات مرتفعة – وكان طبيعياً أن تقوم الزراعة – وهى القطاع الأكثر تقدماً ونمواً فى ذلك الوقت بتمويل إستراتيجية التنمية ، من خلال تمويل الفائض الزراعي للاستثمار فى القطاعات اللازراعية ، وإزاء ذلك قامت الحكومة بتنفيذ عدد من السياسات السعرية والتسويقية لتحويل أكبر قدر ممكن من هذا الفائض للقطاعات الأخرى ، فكان التحكم بدرجة كبيرة فى تنظيم وتسويق الإنتاج الزراعي ، وكذا فى توزيع وتسعير مستلزمات الإنتاج الزراعي[١]

ويعرض تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ [٢]لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي فيقرر أن مصر شهدت في ظل سياسة الانفتاح نمواً اقتصادياً سريعاً خلال النصف الثاني من السبعينات ، ولكن الاقتصاد المصري كان هشاً حيال الصدمات الخارجية ، فقد تأثر هذا الاقتصاد بشدة بالانخفاض الحاد فى أسعار البترول فى مطلع الثمانينات مما أدى إلى معاناته من اختلالات كلية رئيسية ، وقد تمثلت هذه الاختلالات فى عجز كبير فى الموازنة العامة ، واعتماد كبير على الاقتراض من الخارج بسبب زيادة مدفوعات الواردات السلعية والخدمية عن متحصلات الصادرات السلعية والخدمية ، وفجوة متزايدة فى الموارد بسبب انعدام التناسب بين الاستثمار والادخار .

لقد صممت سياسة الانفتاح الاقتصادي للاستفادة من رواج النمو والتجارة فى الدول العربية المصدرة للبترول ، وكان من المتوقع أن تسهل سياسة الانفتاح تدفق رأس المال الأجنبي ، ونقل التكنولوجيا المتقدمة ، بيد أنه فى خلال سنوات قليلة أصبحت مصر واحدة من أكثر الدول النامية اعتماداً على التجارة الخارجية ، فقد زادت صادرات مصر من السلع والخدمات من ١٥% من الناتج المحلى الإجمالي عند بداية الانفتاح إلى ٤٤% عند أواخر السبعينات ، كما أدى الرواج الذي صاحب الانفتاح إلى ارتفاع سريع فى واردات السلع والخدمات بحيث قفزت نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالي من ٢١% سنة ١٩٧٣/٧٢ إلى ٥٣% سنة ١٩٨٠/٧٩ ، وخلال نفس الفترة زاد إجمالي تدفقات رأس

---

[١] – أحمد محمد سالم ، الزراعة والتحرر الاقتصادي ، مجلس الإعلام الريفي ، العدد ١٥٤ ، ديسمبر ١٩٩٦ ، ص١٠ .

[٢] – معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٨ – ٢٥ .

المال الأجنبي من ١٠% إلى ١٨% من الناتج الإجمالي ، وفى هذه الفترة نشأت الإختلالات الخارجية ، ولم تكن السياسات التي أتبعت بعد ذلك حريصة بدرجة كافية على التخفيف من عجز ميزان المعاملات الجارية ، ولا من تراكم الدين الخارجي ، فما إن حل عام ١٩٨٠ حتى بلغ رصيد الدين الطويل والمتوسط الأجل حوالي ٦٠% من الناتج المحلى الإجمالي ، كما زادت نسبة خدمة الدين من ١٦% إلى ٢١% من حصيلة الصادرات ، وقد زاد الانخفاض الحاد فى أسعار البترول العالمية فى باكورة الثمانينات من خطورة الوضع ، كما تدهورت القيمة الدولارية للصادرات فيما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ ، وعلى الرغم من خفض الواردات من خلال القيود الكمية فقد تزايد حجم الدين الخارجي ، ومن ثم تضاعف الدين فيما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ وتجاوزت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي ١٠٠% ، كما ارتفعت نسبة هذا الدين إلى أكثر من ٦٠% من حصيلة الصادرات .

إن محاولات الحكومة المصرية للإصلاح الاقتصادي وتحقيق الاستقرار على المستوى الكلى ليست ظاهرة حديثة ، ففى عام ١٩٧٧ بدأت الحكومة برنامجاً للتثبيت تحت مظلة المؤسسات المالية الدولية – خاصة صندوق النقد الدولي – وبدعم منها ، عن طريق إلغاء دعم السلع الاستهلاكية بصفة أساسية ، وقد ترتب على ذلك اندلاع مظاهرات الناس فى الشوراع ، وقد مثل رد الفعل هذا تهديداً لأي برنامج للإصلاح الاقتصادي فى المستقبل ، وفى عام ١٩٨٢ عقد مؤتمر تم من خلاله تشخيص المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها مصر ، بيد أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق عام حول السياسات التي تتبع ، ومن ثم كانت السياسات الاقتصادية المطبقة خلال النصف الأول من الثمانينات بصفة أساسية امتداداً لسياسات السبعينات ، وتحت ضغط توقع تفاقم عجز ميزان المدفوعات وفقدان الثقة الائتمانية بدأت الحكومة فى عام ١٩٨٦ مفاوضات مع صندوق النقد الدولي ، حيث تم التوصل إلى اتفاق للمساندة مع الصندوق بالإضافة إلى إعادة جدولة للدين الخارجي من خلال نادى باريس ، ومع ذلك فإن ما أتخذ من إجراءات مالية ونقدية ، وإجراءات خاصة بسعر الصرف ، لم يكن كافياً لتقليل حجم الاختلالات الاقتصادية ، بل أن هذه الإختلالات بلغت مستويات مرتفعة فى عام ١٩٨٨/٨٧ ويرجع ذلك إلى عدم تنفيذ ما تضمنه اتفاق المساندة من إجراءات قوية لعام ١٩٨٧، مما أدى إلى توقفه من الناحية العملية ، وبالتالي فقد بدأت الحكومة المصرية مفاوضات جديدة مع الصندوق فى أوائل عام ١٩٨٨ للوصول إلى اتفاق جديد للمساندة . وفى مطلع عام ١٩٩١ قامت مصر بتنفيذ إجراءات مسبقة طلبها صندوق النقد الدولي ، وفى أبريل من نفس العام قدمت السلطات المصرية إلى الصندوق طلباً رسمياً لتوقيع اتفاق جديد للمساندة يغطى الفترة حتى العشرين من نوفمبر عام ١٩٩٢، كذلك وافق أعضاء نادى باريس على تخفيض ديونهم الثنائية لدى مصر خلال ثلاث سنوات بنسبة ٥٠% من قيمتها الحالية ، بشرط الالتزام بمعايير برنامج صندوق النقد الدولي ، وفى يوليو ١٩٩١ عقد اجتماع لمجموعة استشارية يقودها البنك الدولي ، وتتكون من الدول المانحة على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف ، وفى هذا الاجتماع تمت مراجعة برنامج التكيف الاقتصادي الذي اقترحته مصر فى يونيو

من نفس العام والتصديق عليه ، ومن ثم وافق المجلس التنفيذي للبنك الدولي على قرض للتكيف الهيكلي قيمته ٣٠٠ مليون دولار أمريكي ، ومشروط بالمضي فى السياسة التي أختطها البرنامج المشار إليه ، وبالإضافة إلى ذلك وافق مجلس إدارة البنك على تخصيص ما قيمته ١٠٥ مليون وحده حقوق سحب خاصة من اعتمادات مساعدات التنمية الدولية لمشروع إنشاء صندوق اجتماعي ، هذا وقد بلغت قيمة اتفاق المساندة الذي وافق عليه مجلس إدارة صندوق النقد الدولي فى مايو ١٩٩١ ما يعادل ٤,٢٣٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصه (أى ٤,٣٦% من حصة مصر بالصندوق) ، وقد تمت بنجاح المراجعة الثانية لاتفاق المساندة بواسطة صندوق النقد الدولي فى مارس ١٩٩٣ ، ونظراً لتحسن موقف ميزان المدفوعات قررت الحكومة المصرية ألا تقوم بالمزيد من شراء العملات فى ظل اتفاق المساندة الذي بلغ نهايته فى ٣١ مايو ١٩٩٣ ، ويرتبط تخفيض عبء الدين وكذلك تخفيض عبء خدمة هذا الدين على نحو ما قرره دائنوا مصر فى نادى باريس فى مايو ١٩٩١ بأداء الحكومة المصرية فى ظل ترتيبات صندوق النقد الدولي ، ويسرى هذا التخفيض عبر مراحل ثلاث ، نفذت المرحلة الأولى منها فى يوليو ١٩٩١ وترتب على ذلك إسقاط شريحة نسبتها ١٥% من أصل القيمة الحالية للدين المستحق ، أما المرحلة الثانية والتي كان مقرراً إنجازها فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ فقد سمح لها فى سبتمبر ١٩٩٣ بترتيب ممتد بواسطة مجلس إدارة الصندوق ليتم إنجازها فى أكتوبر ١٩٩٣ ، مما ترتب عليه إسقاط الشريحة الثانية من الدين ونسبتها ١٥% أيضاً ، أما عن المرحلة الثالثة فقد قدر لها نادى باريس أن تنجز فى حدود أول يوليو ١٩٩٤ مما يؤدى إلى إسقاط نسبة ٢٠% المتبقية بشرط الالتزام بالأداء وفقاً للترتيب الممتد الذي وافق عليه الصندوق .

ويستمر تقرير التنمية البشرية فى استعراضه لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مقرراً أن إستراتيجية التحول الاقتصادي بنيت على ثلاث دعائم رئيسية هي الاستثمار،والناتج ،وقرارات تحرير السعر ، وبالتالي فإن هذه القرارات ينبغي أن :

١ – تكون محكومة بسلوك تعظيم الربح ، ولذلك يجب اتخاذها على أساس ظروف السوق.

٢ – تهدف إلى توسيع المجال الاقتصادي أمام القطاع الخاص .

٣ – تعيين دوراً اقتصادياً مغايراً للدولة ، وحجماً أقل لقطاع المشروعات العامة .

لقد أدى التحكم السابق فى الأسعار إلى سوء تخصيص موارد الاقتصاد المصري ، ولعلاج ذلك قامت الحكومة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، بتحرير أسعار المنتجات الزراعية والصناعية باستثناءات قليلة (أهمها كميات محدده من زيت الطعام والسكر) ، أما الأسعار المدارة الأخرى مثل أسعار المنتجات التي تستخدم نسبة عالية من المدخلات المدعمة ، والأدوية ، والقطن فقد تم رفعها إلى ما يقارب القيمة السوقية لنظائرها.إن النظام السعرى الجديد يعمل فقط فى اتجاه رفع الكفاءة الإنتاجية ، وهو يختلف فى ذلك عما جرى عليه العمل فى مصر من وجود نظام السعر المزدوج لأعمال كل من الوظيفتين الاقتصادية والاجتماعية ، وقد كان الهدف الأصلي للسعر

الاجتماعي أن يراعى مشاكل الفقر وأن يحقق عدالة توزيع الدخل ، مع أن الأولوية في ظل برنامج الإصلاح هي للقيود المالية،ومن الجدير بالذكر أنه منذ عام ١٩٩٠ بدأت إجراءت توسيع نطاق التحرير فى السياسة الزراعية وتمثلت أهم معالم تلك الإجراءات فيما يلى[١]:

١ – إلغاء التحكم الحكومي فى الأسعار المزرعية لكافة المحاصيل وتحرير أسعار تجارة القطن بداية من عام ١٩٩٤ .

٢ – الإلغاء الكامل لحصص التوريد الإجباري لكافة المحاصيل بما فيها الحصص على الأرز مع إبقائها على محصول واحد هو قصب السكر .

٣ – إلغاء الدعم المباشر لكافة مستلزمات الإنتاج الزراعي ، مع إبقائه جزئياً وبشكل غير مباشر للأعلاف واتجاه الدولة نحو تحرير إنتاج وتسويق البذور .

٤ – إلغاء التركيب المحصولى الإجباري والاستعاضة عنه بتركيب محصولي تأشيرى يستند إلى الربحية النسبية لمختلف المحاصيل .

٥ – السماح للقطاع الخاص باستيراد وتوزيع المستلزمات الزراعية .

٦ – قصر دور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي على تمويل النشاط الزراعي ، وإلغاء الاحتكار الذي كان يتمتع به فى مجال تسويق المستلزمات الزراعية التي أصبح يتنافس فى تقديمها للزراع مع القطاع الخاص .

٧ – إلغاء الدعم المقدم للائتمان الزراعي ، وتحسين الهيكل التنظيمي للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي مما يسهل من أعماله ويزيد كفاءته فى الأداء .

٨ – إجراء تعديلات تشريعية من شأنها رفع القيمة الايجارية للأراضي الزراعية ، وجعل عقود الإيجار الجديدة محدودة المدة ، وتخضع لأحكام القانون المدني ومن شأن هذه التعديلات تحقيق العدالة بين المالك والمستأجر فى الأراضي الزراعية ، ورفع كفاءة استغلالها وذلك طبقاً لقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ .

وذكر نصار[٢] أهم مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي فى قطاع الزراعة فى مصر فيما يلى:

١ – إلغاء نظام التوريد الإجباري ، والتسعير الحكومي ، وتحديد المساحات المزروعة بالنسبة لجميع المحاصيل الزراعية ، فيما عدا محصولي القطن وقصب السكر .

٢ – إلغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص فى مجال تصدير واستيراد وتوزيع الحاصلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج .

---

[١] –هناء خير الدين (دكتورة) ، التنمية الزراعية فى إطار سياسة التحرر الاقتصادي وتحرير التجارة العالمية ، مؤتمر التخطيط الإستراتيجي للتنمية والائتمان الزراعي فى مصر ، من ٣/٣١ إلى ١٩٩٧/٤/١ ، ص٤ .

[٢] –سعد زكى نصار (دكتور) ، السياسة الزراعية فى إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي فى مصر ، ندوة تحليل السياسات الزراعية فى ج.م.ع ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، ١٩٩٢ ، ص٣ .

٣ – التحول التدريجي لبنك التنمية والائتمان الزراعي من مستورد وموزع لمستلزمات الإنتاج الزراعي إلى بنك لتمويل مشروعات التنمية الزراعية .

٤ – تحديد دور الدولة فى تملك الأراضي الجديدة .

٥ – إعادة النظر فى قانون تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية .

٦ – تعديل الفائدة على القروض وتعديل سعر الصرف تدريجياً .

وقد أشار خضر[١] إلى أن الأهداف طويلة المدى لسياسة الإصلاح فى القطاع الزراعي تتمثل فى استمرار الحكومة المصرية فى التزامها نحو الإصلاح المكثف لقطاع الزراعة من خلال :

١ – تصحيح المسار الاقتصادي فى السياسة السعرية التسويقية للمحاصيل الزراعية مثل إلغاء حصص التوريد الإجباري لكافة الحاصلات الزراعية فيما عدا القطن وقصب السكر .

٢ – إلغاء التحكم الحكومي فى الأسعار الزراعية حيث بدأت الحكومة المصرية منذ عام ١٩٨٧ فى إلغاء التوريد الإجباري للحاصلات الزراعية ، الأمر الذي أستتبعه إلغاء التحكم الحكومي فى الأسعار الزراعية والإبقاء على أسعار المحاصيل على قيمتها فى السوق الحر استرشادا بالأسعار المحلية والعالمية .

٣- إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج : فقد اتجهت الحكومة إلى تقليص قيودها المفروضة على تصنيع واستيراد ، وتوزيع المدخلات الزراعية بأسعار محددة ، وذلك فى مجال التقاوي ، والأسمدة ، والمبيدات ، والأعلاف ، والخدمة الآلية .

٤ – تحرير دور القطاع الخاص فى استيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي .

٥ – التعديلات فى نظام الإصلاح المؤسسي ومنها :

أ – قصر دور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي على تمويل النشاط الزراعي وتقليص دوره فى توزيع مستلزمات الإنتاج .

ب – تصحيح مسار الإصلاح الزراعي عن طريق :

- إتباع الخطة العامة للحد من ملكية الدولة ، والتحول إلى تشجيع القطاع الخاص لشراء الأراضي الزراعية .
- بيع الأراضي المؤجرة للمستأجرين وواضعي اليد .

ج–تحويل الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية إلى هيئة خدمية .

---

[١] –حسن على خضر (دكتور) ، سياسة تحرير الاقتصاد فى مصر ، الندوة القومية للسياسات الزراعية فى ج.م.ع ، يناير ١٩٩٢ ، ص ص ٣٩-٥٠ .